

Distr.
GENERAL

S/1995/1042
18 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الرابع عشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٢٠ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الذي عدل فيه المجلس ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا ورحب بالتوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (S/1995/881) بشأن المفهوم الجديد لعمليات البعثة. وفي ذلك القرار، طلب المجلس مني أيضا أن أقدم، بحلول ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، تقريراً مرحلياً عن الحالة في ليبيريا. وعليه، فإن هذا التقرير يقدم معلومات عن آخر التطورات السياسية والعسكرية والإنسانية الرئيسية التي استجذت منذ تقريره الأخير وكذلك عن تنفيذ ولاية البعثة.

ثانيا - النواحي السياسية

٢ - لا تزال عملية السلام الليبيرية تسير قدماً بوجه عام كما أحرز قدر من التقدم أثناء فترة تقديم التقرير. غير أن تنفيذ الجوانب العسكرية من اتفاق أبوجا قد تأخرت عن الجدول الزمني المحدد. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، شاركت مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد جيري رولينغز، رئيس غانا، ورئيس مجلس الدولة الليبري، البروفسور ديلتون سانكا وولو، في رئاسة مؤتمر بشأن تقديم المساعدة إلى ليبيريا عقد بمقر الأمم المتحدة. وحضر المؤتمر ما يزيد عن ١٠٠ مشارك، من بينهم ممثلون للدول الأعضاء، والجماعة الأوروبية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ووكالات الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز. وأعلنت تبرعات بمبلغ مجموعه ١٤٥,٧ مليون دولار للمساعدة الإنسانية والتسريح والتأهيل ولفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣ - وكجزء من الجهود التي أبدلها للإبقاء على زخم عملية السلام، قمت بزيارة إلى غانا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لإجراء مشاورات مع رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرئيس رولينغز الذي أعرب عن خيبة أمله لعدم قيام المجتمع الدولي بتقديم مساعدات كافية، وخاصة إلى الجماعة الاقتصادية، أثناء مؤتمر إعلان التبرعات لليبيريا. ومع ذلك، فعلى الرغم من الافتقار إلى الموارد، قال الرئيس رولينغز أنه قرر زيادة قوام القوات التي تساهم بها غانا.

٤ - وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، توجهت إلى مونروفييا حيث التقيت بأعضاء مجلس الدولة الليبيري. وأثناء المناقشات التي أجريناها، أخبرتهم بأنهم عليهم أن يظهروا التزامهم التام بعملية السلام عن طريق ضمان احترام وقف إطلاق النار لتنفيذ اتفاق أبوجا في حينه، وخاصة الأحكام المتصلة بنزع السلاح والتسريح. وأكدت لهم أن هذا الاجراء سيشجع المجتمع الدولي على صرف بعض الأموال التي تم التعهد بها في المؤتمر المعني بتقديم المساعدة الى ليبيريا.

٥ - وأكد لي أعضاء مجلس الدولة التزامهم بعملية السلام. وأشاروا الى أنهم، على الرغم من الاختلافات التي كانت موجودة بينهم قبل بضعة أشهر، يعملون الآن معا كفريق، وأن مجلس الدولة يتخذ جميع القرارات بتوافق الآراء. وأكد الأعضاء لي أيضا أنهم لن يسمحوا بانتهاء عملية السلام وأنهم مصممون على إجراء الانتخابات الرئاسية والوطنية في الموعد المحدد في آب/اغسطس ١٩٩٦، على الرغم من حدوث بعض المناوشات الثانوية التي لا يمكن تلافيها. غير أنهم أعربوا عن أسفهم العميق لعدم تقديم دعم الى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من المجتمع الدولي، الأمر الذي يرون أنه قد يؤخر عملية السلام أو يعرضها للخطر.

٦ - وخلال فترة إعداد التقرير، شجعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وممثلي الخاص، السيد أنتوني نياكيي الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وزعماء الفصائل على بذل قصارى جهودهم لاحتواء المناوشات التي برزت خلال الشهرين الأولين من وقف إطلاق النار، ولا سيما بين جناح حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا الذي يتزعمه الحاج كروما والجهة الوطنية القطرية الليبرية، التي يتزعمها السيد تشارلز تايلور. وفي ذلك الصدد، كلف مجلس الدولة عضو المجلس السيد جورج بولي، زعيم مجلس السلام الليبيري، بالتوسط بين الجهة الوطنية القطرية الليبرية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وقع السيد تايلور والسيد كروما مذكرة تفاهم اتفقا فيها على وقف جميع الأعمال القتالية، وإقامة منطقة عازلة بين قواتهما في منطقة جسر نهر سانت بول في مقاطعة لوبا، وضمان حرية حركة المدنيين والنشاط التجاري في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، والتعاون التام مع منظمات الإغاثة. وطلبا كذلك من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن يقوم فورا بالانتشار في المنطقة العازلة.

٧ - وحثت مذكرة التفاهم الفصائل الأخرى على سحب ادعاءاتها بحدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار وتأكيد التزامها مجددا بتسوية خلافاتهما بالوسائل السلمية. كذلك حثت زعماء الفصائل على البدء بإعادة فتح الطرق الرئيسية المؤدية الى المناطق التي يتعذر الوصول إليها من البلد. وقد أسفرت مبادرة الجهة الوطنية القطرية الليبرية عن فتح الطرق التي تربط منروفييا بمقاطعات لوبا ونمبا وجراند غيدا عبر مقاطعة يونغ. ومنذ ذلك الوقت شرعت قوات الجهة والحركة ومجلس الدولة الليبيري في العمل معا لتيسير

إيصال المساعدات الإنسانية الى المناطق التي أمكن الوصول إليها حديثا. ومن المؤمل أن يتم في وقت قريب فتح الطرق المؤدية الى المنطقة الجنوبية الشرقية.

٨ - وشجع ممثلي الخاص زعماء الفصائل شخصا على زيارة مقاتليهم لإبلاغهم بعملية السلام وتهيئتهم لنزع السلاح والتسريح. وكان يقوم، عند الإمكان، بتزويد زعماء الفصائل بتسهيلات النقل ويصطحبهم في تلك الزيارات.

٩ - وتواصل الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية ملأ المناصب البارزة في مختلف الهيئات الحكومية، ولا سيما في الجمعية التشريعية الانتقالية. وحتى الآن، تم تنصيب ١٢ عضوا من أعضاء الجمعية التشريعية الانتقالية الـ ١٣، يمثلون مختلف المقاطعات.

ثالثا - الجوانب العسكرية

حالة وقف إطلاق النار

١٠ - على الرغم من استمرار وقف إطلاق النار بوجه عام وعدم الإبلاغ عن وقوع أي قتال واسع الانتشار أو مطول، فقد أبلغ عن وقوع مناوشات متكررة بين الجبهة الوطنية القطرية الليبرية وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا في المناطق المحيطة بسواكوكو وغبارنغا وجسر نهر سانت بول في تشرين الأول/أكتوبر، ومنذ التوقيع على مذكرة التفاهم بين السيد تايلور والسيد كروما في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، تفيد التقارير بتوقف الأعمال القتالية بين الفصائل.

١١ - وتتضمن تقارير أخرى عن حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار حدوث مضايقات لأحد المراقبين العسكريين التابعين لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، الذي قام مقاتلون من جناح روزفلت جونسون التابع لحركة التحرير باحتجازه وسلب ما بحوزته على طريق كاكاتا - بونغ ماينز في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥. وفي حوادث ذات صلة وقعت في اليوم نفسه، قام مقاتلون من جناح روزفلت جونسون التابع لحركة التحرير بالاستيلاء على مركبة تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود ومضايقة ركابها وتجريد ثلاثة من أفراد فريق الرصد من أسلحتهم وسلب ما بحوزتهم. وتساعدت حدة التوتر مرة أخرى في كاكاتا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر عندما قام مقاتلون من جناح روزفلت جونسون بمضايقة جنود فريق الرصد. كذلك وردت في تشرين الثاني/نوفمبر تقارير عن قيام مقاتلين تابعين لمجلس السلام الليبيري بمضايقة المدنيين في مقاطعتي غراند باسا وريفريسيس.

١٢ - ووفقا لاتفاق أبوجا، كان ينبغي أن تنتهي القبائل من فصل قواتها بحلول ٢٦ أيلول/سبتمبر. ولم يحدث أي تغيير في حالة فصل القوات منذ تقرير الأخير، عندما أشرت إلى أنه لم يحرز تقدم كبير في ذلك الشأن. وفي حين أنه، كما يلاحظ أعلاه، وافقت الجبهة الوطنية وجناح كروما على فصل قواتهما في

منطقة جسر نهر سانت بول، فإنهما لم ينفذا ذلك فعليا. ولا تزال الفصائل تؤكد أنها لن تفصل قواتها وتقوم بإزالة نقاط التفتيش إلا عندما ينتشر فريق الرصد في المناطق الواقعة تحت سيطرتها.

انتشار بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٣ - تولى الفريق محمود طلحة (مصر) مهامه بوصفه كبير المراقبين العسكريين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وقد أذن مجلس الأمن، في قراره ١٠٢٠ (١٩٩٥)، بنشر ١٦٠ من المراقبين العسكريين كحد أقصى. ويبلغ مجموع القوام العسكري للبعثة حاليا ٧١ مراقبا (انظر المرفق). وقد مكن المراقبون الذين وصلوا مؤخرا البعثة من تعزيز وجودها في المراكز الميدانية في يوشانان وكاكاتا ومن تشكيل أفرقة متنقلة لمنروفيا وتومانبرغ. وفي حين أن فريق مونروفيا قد بدأ عمله، فإن فريق تومانبرغ لم يتم نشره حتى الآن في انتظار إصلاح الهياكل الأساسية في موقع الفريق - وسيتوقف أي نشر جديد لمراقبي البعثة العسكريين على انتشار قوات فريق الرصد وعلى التقدم المحرز في عملية السلام.

١٤ - ووفقا للجدول الزمني لتنفيذ اتفاق أبوجا، كان ينبغي أن يبدأ نشر فريق الرصد وبعثة المراقبين في ٢ تشرين الأول/أكتوبر وينتهي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. غير أنه نظرا للافتقار إلى الموارد اللازمة للامدادات، لم تتمكن قوات فريق الرصد من الانتشار إلى ما بعد منطقة عملياتها الحالية حسب الجدول الزمني المحدد. غير أن فريق الرصد تمكن في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، من خلال تقديم مساعدة أولية، من البدء بالانتشار في المناطق الحرجة، بما في ذلك مواقع التجميع ومقر اللواء، من أجل تسهيل بدء عملية نزع الأسلحة والتسريح. وفي هذا الصدد، قامت حكومة نيكاراغوا مؤخرا بتقديم معدات اتصالات لفريق الرصد. وهناك أيضا جهود جارية لاستئجار مركبات للقوة محليا.

١٥ - وفيما يتعلق بالبلدان المساهمة بقوات في فريق الرصد، أبدت حكومة بوركينا فاسو رغبتها في المساهمة بكتيبتين في الفريق رهنا بتوفير الدعم من الامدادات. وهناك مؤشرات على أن الكتيبتين اللتين تعهدت نيجيريا بالمساهمة بهما والكتيبة التي تعهدت بها غانا سيتم نشرها قريبا.

نزع السلاح والتسريح

١٦ - قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع خطة لنزع السلاح والتسريح حددت فيها، في جملة أمور، المهام الخاصة التي يتعين أن يقوم بها فريق الرصد والحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية والبعثة في مواقع التجمع. وقد قدم مشروع الخطة إلى مجلس الدولة للنظر فيه.

١٧ - ووفقا لجدول تنفيذ اتفاق أبوجا، كان ينبغي الانتهاء من استطلاع مواقع التجمع من قبل البعثة وفريق الرصد والحكومة الليبرية الوطنية الانتقالية والفصائل المعنية بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وتجهيز المواقع لاستقبال المقاتلين بحلول ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، على أن يبدأ نزع السلاح والتسريح في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وفي حين أن التحديد النهائي للاحتياجات المتعلقة بإصلاح الهياكل الأساسية في هذه المواقع أوشك على الانتهاء، فإن العمل الفعلي لم يبدأ حتى الآن. ويعود السبب في ذلك إلى صعوبات في مجال النقل وإلى تغيير بعض المواقع المقترحة حيث تبين أنها غير ملائمة. ومن المتوقع أن

تتاح الموارد اللازمة لنزع السلاح والتسريح بحلول منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ولهذا يمكن الشروع في نزع السلاح في ذلك الوقت، وهنا بنشر فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والتعاون التام من قبل الفصائل.

رابعا - حقوق الإنسان

١٨ - قامت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بالتحقيق في نبأ عن حادث عنف بين عناصر مسلحة من الجبهة الوطنية القطرية الليبرية في تابيتا، بمقاطعة نمبا، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى وقوع إصابات في أوساط المدنيين. ولا تزال البعثة تتابع هذه القضية وتتفاوض بشأن إمكانية الوصول إلى أربعة من مقاتلي الجبهة الوطنية القطرية الليبرية الذين أفيد بأنهم معتقلون من قبل الجبهة بعد أن وجهت إليهم تهمة ارتكاب العنف هنالك.

١٩ - كذلك تقوم البعثة بالتحقيق في حادثة تتمثل في إعدام بعض مقاتلي مجلس السلام الليبري من قبل القيادة العليا للمجلس بتهمة عدم الانضباط وملاحقة المدنيين في مقاطعتي غراند باسا وريفيرسس. وتجري البعثة اتصالا منتظما مع لجنة الصليب الأحمر الدولية والفصائل الليبرية وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ولجنة نزع السلاح من أجل تتبع حالة أسرى الحرب.

٢٠ - وتحاول البعثة الحصول على مساعدة طوعية لبرنامج تدريبي في مجال رصد حقوق الإنسان سوف تضطلع به بعض المنظمات الافريقية غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان. وسوف يكون البرنامج موجها لفترة ما قبل الانتخابات والانتخابات المقبلة ذاتها. كذلك تقوم البعثة بتقديم المساعدة إلى بعض المنظمات غير الحكومية المحلية المعنية بحقوق الإنسان فيما يتعلق بتنسيق جهودها بصورة أكثر فعالية.

٢١ - ولا تزال البعثة تقوم برصد أوضاع وأحوال المعتقلين المدنيين، ومعظمهم من المعتقلين بدون محاكمة في سجن منروفي المركزي. وتتعاون البعثة مع وزارة العدل في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمم المتحدة في فيينا فيما يتعلق بدراسة الطرق التي يستطيع بها المجتمع الدولي تعزيز نظام القضاء الليبري.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٢٢ - لا تزال أنشطة المساعدة الإنسانية بالغة الأهمية. ولما كان الأمن في العديد من المناطق ما زال مزعزعا، فإن قرابة ١,٥ ملايين نسمة من المشردين داخليا والأشخاص المتأثرين بالحرب يحتاجون للمساعدة الطارئة. ويعتبر الجزءان الشمالي والشرقي من البلد، اللذان قطعت عنهما المعونة لمدة ثلاث سنوات، بحاجة ماسة للمساعدة. واستجابة لهذه الحالة، حافظت المنظمات الإنسانية على مستويات المساعدة التي كانت تقدم قبل أبوجا بينما تقوم باتخاذ التدابير اللازمة لتوسيع نطاق العمليات بحيث

تشمل المناطق التي لم يكن الوصول إليها ممكناً فيما مضى. ومما أعاق هذه الجهود في الماضي انعدام الأمن والمصادمات التي تقع بين الفصائل في بعض الأحيان. وفي هذا الصدد، أرغمت بعض المنظمات غير الحكومية على وقف أنشطتها في وقت مبكر في شهر تشرين الأول/أكتوبر. بيد أن الآونة الأخيرة شهدت تحسناً في حالة الأمن وزيادة إمكانية الوصول إلى الأشخاص المتأثرين.

٢٣ - وفي أيلول/سبتمبر، شرعت منظمة أطباء بلا حدود - فرنسا في نشاط إنساني في غرينفيل يتمثل في نقل موظفين ومعدات إلى هذه المدينة من منروفيا بزورق. وتمثل هذه المبادرة أول زيارة تقوم بها منظمة من منظمات الإغاثة الدولية إلى منطقة غرينفيل على مدى أكثر من سنة. كذلك قامت بعثات مشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية بإجراء تقييمات في منطقة زويدرو في مقاطعة غراند غيدا ومقاطعة لوفافا حتى فاهون. وفي هاتين الحالتين تمثل هذه البعثات خطوات غير مسبقة نحو وضع الأساس اللازم مرة أخرى لتقديم المساعدة الإنسانية التي توجد حاجة ماسة إليها في تلك المناطق. ويجري اتخاذ خطوات لزيادة إمكانية الوصول إلى هذه المناطق بالطرق البرية.

٢٤ - ولا تزال عودة أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ من اللاجئين الليبريين من البلدان المجاورة بطيئة. وفي حين عاد بعض اللاجئين طوعاً من كوت ديفوار، وتعتزم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم المساعدة إلى ١ ٥٠٠ من اللاجئين للعودة من شرقي غينيا، فإن عودة أعداد كبيرة من اللاجئين سوف تتوقف على ضمانات حد أدنى من الأمن والاستقرار. وما فتئ بعض اللاجئين يعودون من سيراليون إلى مقاطعتي غراند كيب ماونت ولوفافا، حيث سجل ٣ ٠٠٠ من اللاجئين منذ مطلع أيلول/سبتمبر. وتقوم المفوضية بتوفير الحماية الدولية والمساعدة المتعددة القطاعات في ليبيريا لقراية ٥٣ ٠٠٠ من اللاجئين العائدين من سيراليون.

٢٥ - واستعداداً لعودة اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً والمقاتلين المسرحين بأعداد كبيرة في نهاية المطاف، تقوم الجهات المعنية بالمساعدة الإنسانية بالتعاون فيما بينها على وضع إطار لإعادة الإدماج. وعملاً بما جاء في تقريره الأخير، فقد وصل منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الذي عين منذ عهد قريب، وهو السيد تسما نقاش، إلى منروفيا في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر لتنسيق المساعدة الإنسانية.

سادساً - الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة

٢٦ - في حين شهدت عملية السلام زيادة في النشاط الاقتصادي في بعض المجالات، لا يزال الانتعاش الاقتصادي التام لاقتصاد دمرته الحرب يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه ليبيريا. وسوف تركز الاستراتيجيات التي يجري وضعها تحقيقاً لهذه الغاية على إصلاح وإنعاش الهياكل الأساسية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة تشكيل الاقتصاد وتعزيز الإدارة العامة.

٢٧ - وفي الوقت الحاضر توجد بعثة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لليبيريا بناء على طلب الحكومة الانتقالية للإعداد لاجتماع المشاورة الخاصة بشأن ليبيريا المزمع عقده في آذار/مارس ١٩٩٦.

وتقوم البعثة حاليا بدراسة إمكانية تقديم مساعدة تتمثل في منح قصيرة الأجل وبحث إمكانية اتخاذ تدابير طويلة الأجل لإشاعة الاستقرار على المدى البعيد، مع التأكيد على ضرورة موافقة الحكومة على الإجراءات ذات الأولوية والتزامها بالشفافية والمساءلة. وسوف تكون هذه المبادرة بمثابة استكمال لجهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرامية إلى وضع برامج لدعم إعادة إدماج الأشخاص المتأثرين بالحرب والمقاتلين السابقين في المجتمع، وذلك بالتركيز على مشاريع التدريب وبناء القدرات.

٢٨ - كذلك تقوم وكالات وبرامج أخرى معنية بالمساعدة الإنسانية تابعة للأمم المتحدة باتخاذ خطوات لربط أنشطة الإغاثة الطارئة التي تقدمها بعملية الإصلاح. وسوف يواصل برنامج الأغذية العالمي الاضطلاع بأنشطة الطوارئ التي يقوم بها، بما في ذلك توزيع الأغذية بصورة عامة وبرنامج مدرسي للتغذية وبرنامج لتقديم الطعام مقابل العمل. وبإحلال السلام، سوف يوجه برنامج الأغذية العالمي المساعدة التي يقدمها إلى مناطق إعادة التوطين. كذلك يقوم البرنامج بوضع الأساس اللازم لتوفير التغذية لما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين أثناء فترة التسريح. وتعكف منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، من ناحيتها، على توزيع الحبوب والمعدات اللازمة لزيادة الأمن الغذائي للأسر المعيشية. وتواصل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) الاضطلاع بأنشطتها الرامية إلى تحسين حالة المرأة والطفل من الناحيتين الصحية والتغذوية في ليبيريا. وتضطلع منظمة الصحة العالمية بدورها التقليدي في قطاع الصحة، وذلك بالتركيز على مكافحة الأمراض والوقاية منها، وتوفير الدعم التقني للهياكل الصحية المحلية، بما فيها وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية.

سابعاً - الجوانب المالية

٢٩ - استناداً إلى التعديلات التي أدخلت على ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا بموجب القرار ١٠٢٠ (١٩٩٥)، قدمت إلى الجمعية العامة تقديرات للتكاليف لكي تنظر فيها مبلغ مجموعها ٢,٩ مليون دولار في الشهر لتغطية تكاليف بعثة المراقبين في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٣٠ - وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة لليبيريا منذ فتح هذا الحساب ٨,٩ ملايين دولار. وبلغ إجمالي الأنصبة المقررة المستحقة السداد بالنسبة لجميع عمليات صيانة السلام حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ما مقداره ٢٠٢٧ مليون دولار.

٣١ - ومنذ تقديم تقريره الأخير، لم تقدم تبرعات إضافية إلى الصندوق الاستئماني لليبيريا.

ثامنا - ملاحظات

٣٢ - ذكر أيضا أن تنفيذ اتفاق أبوجا قد تأخر عن مواعيده المحددة. ومن المرجح ألا يبدأ جانباً الاتفاق البالغ الأهمية، ألا وهما نزع السلاح والتسريح، قبل كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي حين يعد هذا التأخير مدعاة للقلق، ينبغي أن ينظر إليه في سياق الجدول الزمني للتنفيذ، الذي يبدو أنه قلل من أثر التأخيرات التي انطوى عليها نشر ما يلزم من الموظفين والمعدات. ويعتبر توفير الدعم من الامدادات لفريق الرصد عملية معقدة جدا لأن هذا الدعم قدم في الأساس على أساس طوعي من البلدان غير الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٣ - وينبغي الآن بذل كل جهد ممكن لتجنب المزيد من التأخيرات ولتنفيذ اتفاق أبوجا بالسرعة الممكنة. وينبغي أن يتعاون فريق الرصد والحكومة الانتقالية والفصائل وبعثة مراقبي الأمم المتحدة لليبيريا والدول الأعضاء التي تعهدت بموارد تقدم الى فريق الرصد من أجل ضمان نشر الأفراد والمعدات لكي يتم الشروع في نزع السلاح والتسريح. ومن الضروري أن تتعاون الفصائل تعاونا تاما في تنفيذ هذا الاتفاق. والخطوة الأولى في هذا الصدد هي إنجاز فصل القوات. لذلك فإنني أحث الزعماء الليبريين على مواصلة إظهار الالتزام بعمليات السلام لضمان احترام وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق أبوجا في الوقت المناسب، لا سيما نزع السلاح والتسريح. وسوف أقدم تقريرا آخر عن التقدم المحرز في هذا الصدد قبل انتهاء فترة ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

المرفق

تكوين العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة
في ليبيريا حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

المجموع	آخرون	مراقبون	
٦		٦	الأردن
٤		٤	أوروغواي
٦		٦	باكستان
١٢	٧	٥	بنغلاديش
٦		٦	الجمهورية التشيكية
٥		٥	الصين
٥		٥	غينيا - بيساو
٨		٨	كينيا
٨		٨	ماليزيا
٦		٦	مصر
٥		٥	الهند
٦٤	٧	٧١	المجموع

(أ) أفراد الخدمات الطبية.

الخريطة
